الأمم المتحدة

A/C.5/62/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
30 May 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكليرغ

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-25735 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

تنظيم الأعمال (A/C.5/62/L.27)

١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر في برنامج العمل المقترح للجزء الأول من الدورة الثانية والستين المستأنفة. وقد أعد البرنامج المقترح، الذي جرى تعميمه بطريقة غير رسمية، بناء على مذكرة من الأمانة العامة عن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/62/L.27).

٢ - **السيد هونتيه** (أنتيغوا وبربودا): قال، متحدثا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة لاحظت إدراج تقرير الأمين العام المتعلق بتعزيز إدارة الشؤون السياسية (A/62/521) ضمن برنامج العمل المقترح. وتأمل المجموعة ألا تؤدي الجوانب السياسية من التقرير إلى تأخير نظر اللجنة في الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية، وهي تعمل مع لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ والصين ومع حركة عدم الانحياز لمنع حدوث ذلك. وتثق المجموعة في أن الأمين العام سيضع دواعي قلقها في الاعتبار.

٣ - واختتم حديثه قائلا إن من المؤسف، مرة أخرى، أن بعض الوثائق غير متوافرة أو أنها صدرت متأخرة. وتأمل المجموعة أن يستمر المكتب في العمل مع الأمانة العامة لضمان أن تصدر بقية التقارير في وقتها المحدد.

٤ - **السيدة سيمكيتش** (سلوفينيا): قالت، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة، وهي كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وتركيا؛ والبلدان المشاركة في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى ليختنشتاين ومولدوفا وأوكرانيا، إن الاتحاد الأوروبي رحب بجلسات الإحاطة الإعلامية التي تنظمها الإدارة العامة في الأيام الأولى للدورة حيث أنها توفر الوقت فيما يعقب ذلك من جلسات رسمية وغير رسمية.

٥ - وأضافت قائلة، إن الاتحاد الأوروبي مستعد للنظر بعناية في البنود الواردة في برنامج العمل المقترح، بما فيها مقترحات الأمين العام بتعزيز الأمانة العامة مع وضع قيود الميزانية والفعالية من ناحية التكلفة في الاعتبار. والاتحاد الأوروبي يولي عناية خاصة لميزانيات بعثات سياسية خاصة معينة ولتوحيد حسابات حفظ السلام.

٦ - وأردفت القول إن الاتحاد الأوروبي يأسف من أن تقارير معينة لم تصدر حتى الآن، وشدد على أن توفير التقارير في أوانها المحدد هو أمر ضروري إذا أرادت اللجنة القيام بوظائفها بفعالية وكفاءة. وستمضي وفود الدول الأعضاء وقتا أقل في طرح الأسئلة وطلب التوضيحات إن مُنحت الفرصة لقراءة التقارير بطريقة صحيحة والتشاور مع عواصمها ومجموعاتها.

٧ - واختتمت حديثها بالقول إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن قدرة اللجنة على اتخاذ القرارات ستستفيد إذا لم يُضْطَّر الأعضاء إلى الاجتماع خارج ساعات العمل العادية. والاتحاد على ثقة من أن اللجنة ستكون قادرة على العمل في المسائل الإصلاحية المتعلقة بتحسين المساءلة والكفاءة والفعالية، وإكمال جدول أعمالها بنهاية الدورة من دون أن تضطر لفعل ذلك.

٨ - **السيد فيرمين** (الجمهورية الدومينيكية): قال، متحدثا بالنيابة عن مجموعة ريو، إن هناك العديد من المسائل التي تتطلب العناية الفورية، وهي بالتحديد الكيانات الإنمائية، وإصلاح إدارة الموارد البشرية، وإصلاح نظام المشتريات، والمقترحات بتعزيز إدارة الشؤون السياسية. وأشار إلى الأهداف المودعة في الميثاق، وهي تعزيز التقدم الاجتماعي ورفع مستويات المعيشة، ودعا إلى إصلاح يسمح للمنظمة

بالوفاء بمسؤوليتها نحو التنمية، وذلك بالتنسيق مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة.

٩ - وأضاف قائلا، إن المجموعة تقر بأن هناك قيودا تنظيمية ومتعلقة بالموارد في مجالات معينة بإدارة الشؤون السياسية لها تأثير سلبي على قدرات الإدارة على القيام بوظائفها. وهو يأمل ألا تؤدي التعليقات السياسية الواردة في تقرير الأمين العام عن تعزيز إدارة الشؤون السياسية (A/62/521) إلى تأخير نظر اللجنة الخامسة في ذلك التقرير وأكد على أن ولاية اللجنة تتمثل في تحليل الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية. ويمكن لتحقيق أقصى قدر من التآزر بين إدارات الأمانة العامة، والكيانات المتخصصة والصناديق والبرامج أن يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الكفاءة.

١٠ - وقال إنه فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، أكدت المجموعة على الحاجة إلى تشجيع التوزيع الجغرافي العادل، لا سيما في الوظائف الرئيسية وفي الفئة الفنية. وتعتبر المجموعة أن المعاملة المتساوية للموظفين هي أمر ضروري وتوافق على اقتراح الأمين العام بتبسيط الترتيبات التعاقدية عن طريق إنشاء مجموعة واحدة من قواعد النظام الإداري للموظفين. كما إن هذه الترتيبات ستجعل عمل المنظمة أكثر بساطة وشفافية.

١١ - وأضاف إنه فيما يتعلق بإصلاح نظام المشتريات، تأسف المجموعة لأن التقرير الشامل المطلوب بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦١ غير جاهز حتى الآن. ولكن المجموعة تتوقع أن يُمَكِّن الإصلاح من إنشاء نظام متين لتنفيذ إصلاحات استباقية في مجال الشراء، تؤدي إلى عملية مشتريات فعالة من ناحية التكلفة وشاملة وشفافة ومدعومة بنظام صحيح للتقييم ورصد الامتثال.

١٢ - وأخيرا، قال إن المجموعة تدرك أن لدى لجنة بناء السلام إمكانية لإحراز السلام في بلدان خارجة من الصراع، وتدعم تمويل البعثات الميدانية بوصفه أداة كفؤة للتفاعل مع أصحاب المصلحة على المستوى القطري، وكذلك للتقييم المباشر لأولويات بناء السلام.

١٣ - **السيد راشكاو** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى أن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أقرت من جميع الدول الأعضاء على أنها اعتمادات ''أولية'' وليست ميزانية نهائية. وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الميزانية، رددت دول أعضاء أخرى دواعي قلق وفد بلاده بخصوص نهج التجزئة لعملية الميزانية. وعَبَّر وفد بلاده عن دواعي قلقه من أن حجم الميزانية لم يُجَسَّد بطريقة كافية، وأكد أنه يجب أن تكون لدى مندوبي الدول الأعضاء الميزانية الكاملة أمامهم من أجل تحديد أولويات المقترحات المختلفة التي تتنافس من أجل التمويل في عصر للتقشف المالي. وأخيرا اقترح وفد بلاده أنه، عند تقديم مقترحات لبرامج جديدة أو ممددة تنطوي على تكاليف مالية كبيرة، ينبغي تشجيع الأمين العام لتحديد أوجه الكفاءة في الاستخدام أو التوفير التي تعوض عن التكاليف الإضافية الجديدة. ويجب على المنظمة أن تعترف بأن نمو الميزانية هذا غير المقيد بحدود لا يمكن تحمله، وأنها يجب أن تمارس الانضباط في وجه مطالب الميزانيات المتزايدة على الدوام.

١٤ - وأضاف، إن حكومته تثني على الوفود التي عملت بجد من أجل تخفيض الاعتمادات الأولية البالغة ٤,١٧ بليون دولار إلى مستوى أكثر يسرا لإدارتها. ولكن تم تأجيل بنود هامة من بنود الميزانية، وحددت الأمانة العامة بالفعل البنود المحتمل إضافتها، والتي قد ترفع إجمالي الاعتمادات لفترة السنتين إلى ٥,٢ بليون دولار أو أكثر. وهذا، إلى حد بعيد، هو أعلى طلب لميزانية عادية في تاريخ المنظمة. لذا، يجب على اللجنة الخامسة أن تجد طريقة لتحسين الانضباط المالي والتعامل مع النمو المحتمل الذي ليس له ما يكبحه في الميزانية.

١٥ - وأخيرا، فإن وفد بلاده يشارك الأعضاء الآخرين القلق بخصوص الإصدار المتأخر للتقارير وأكد على أن توفير التقارير في أوانها المحدد هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعمل اللجنة.

١٦ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح على اعتبار أن التعديلات ستجرى عند الاقتضاء، أثناء الدورة.

١٧ - تقرر ذلك.

١٨ - **الرئيس:** لفت انتباه اللجنة إلى خدمات موقع جديد بالشبكة، يدعى Quick Fifth، تم إنشاؤه استجابة للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٢، وينبغي بمقتضاه أن تتاح للدول الأعضاء أيضا المعلومات المالية التكميلية التي تقدم حاليا إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والتي تشمل، في جملة أمور، شروحا تفصيلية للاحتياجات حسب العنصر ومصدر الأموال وحسب وجه الإنفاق، بوسائل عدة منها موقع اللجنة الخامسة على الإنترنت. و Quick Fifth هو موقع خاص بالشبكة، محمي بكلمة السر، يمكن للوفود الدخول عليه باستخدام نفس اسم المستعمل وكلمة السر المخصصين للبعثات الدائمة في النظام الالكتروني للاجتماعات E-meets . لكن جميع المعلومات ذات الصلة، المتاحة للعامة، بما فيها برنامج العمل، ستظل متاحة على موقع اللجنة الرئيسي بالشبكة. وسيلعب المكتب دورا استشاريا وتحريريا في جمع المعلومات المرتجعة من الوفود وفي تطوير محتويات الموقع.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/62/34/Add.1) (تابع)

١٩ - **الرئيس:** لفت انتباه اللجنة إلى قرار الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٦٠/٦١ بأن تنظر، في آن واحد، في التقرير وبرنامج العمل السنويين لوحدة التفتيش المشتركة في الجزء الأول من دوراتها المستأنفة ودعا رئيس وحدة التفتيش المشتركة إلى تقديم التقرير ذي الصلة.

٢٠ - **السيد فونتين أورتيز** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال في معرض تقديمه لتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٧، وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٨ (A/62/34/Add.1)، إن الوحدة ترحب بقرار الجمعية العامة بتقديم النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة من الدورة العادية إلى الجزء الأول من دورتها المستأنفة، لأن ذلك سيُمَكِّن الدول الأعضاء من عقد مناقشات مبكرة في هذا الشأن.

٢١ - وأضاف إن وحدة التفتيش المشتركة نشرت في عام ٢٠٠٧ اثني عشر تقريرا، ومذكرتين، ورسالة إدارية واحدة تضمنت ١٤٠ توصية محددة وذات منحى عملي. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٨، وتبعا للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى وحدة التفتيش المشتركة كي تأخذ في الاعتبار، وعلى النحو الواجب، الاقتراحات المقدمة من المنظمات المشاركة، فإن ٩ من بين الـ ١٢ استعراضا الواردة في برنامج العمل الذي أقرته الوحدة، اقترحتها هذه المنظمات. واثنان من الاستعراضات هما بتكليف من الدول الأعضاء. ولكن مستوى الموارد جعل الوحدة تطرح جانبا أكثر من ٢٠ اقتراحا قيما تقدمت به المنظمات المشاركة. وعلى صعيد التغطية، وكاستجابة أيضا لتوجيه صادر عن الجمعية العامة تضمنه قرارها ٢٢٦/٦٢، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تتصف تسعة من التقارير المزمع إصدارها بطابع شامل للمنظومة بأسرها، يقابلها ثلاثة تقارير يخصص كل منها لمنظمة واحدة. وتُظْهِر النسبة غير المسبوقة للتقارير المتسمة بطابع شامل للمنظومة بأسرها زيادة في كفاءة وحدة التفتيش المشتركة، حيث أن مثل هذه التقارير تتطلب وقتا أكثر وتحليلا مقارنا أكثر.

٢٢ - وأردف قائلا، إن الجمعية العامة شددت في قرارها ٢٣٣/٥٠، بأن الأثر المتوخى من الوحدة على فعالية تكاليف الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة هو مسؤولية مشتركة للدول الأعضاء والوحدة وأمانات المنظمات المشاركة. وفي القرار ١٦/٥٤، توسعت الجمعية العامة في هذا المبدأ عن طريق إقرار نظام لمتابعة تقارير الوحدة، وهو نظام يحدد الالتزامات المختلفة للشركاء الثلاثة. وسعت الوحدة إلى تحسين نوعية تقاريرها ومذكراتها عن طريق جعل توصياتها محددة وقابلة للقياس وعملية المنحى وواقعية ومحدد المدة الزمنية. وبينما تتشجع الوحدة بزيادة مستوى تقبّل توصياتها، فهي تنظر في الوقت الحالي في اتخاذ تدابير ملموسة لمزيد من التحسين لنوعيتها وتواصل تجويد أدواتها الخاصة لإعداد التقارير بشأن قبول توصياتها ومدى تأثير تلك التوصيات.

٢٣ - واستطرد يقول إن من المهم التأكيد على أن الوحدة مكلفة من الناحية القانونية بتقديم التوصيات فقط، من دون أي سلطة للإنفاذ. لذا، فإن فعالية الوحدة تعتمد بكثافة على تدخل ودعم الدول الأعضاء وتعاون المنظمات المشاركة. وعلى النقيض من الأحكام ذات الصلة بنظام المتابعة الذي تمت الموافقة عليه، واصل عدد من الأمانات توصية الهيئات التشريعية التابعة لها أن تحيط علما فقط بتقارير الوحدة.

٢٤ - وأضاف قائلا، إنه خلال الخمس عشرة سنة الماضية، استعرضت وحدة التفتيش المشتركة عددا من العمليات وطرائق العمل في ضوء القرارات المتتالية. وهي ممتنة لأنه، خلال تلك الفترة، عبرت الدول الأعضاء عن تفهمها ودعمها لجهودها.

٢٥ - وأردف قائلا، إن مستوى موارد الوحدة ظل في الأساس ثابتا من دون تغيير منذ إنشائها في عام ١٩٦٨، برغم توسع نطاقه، والزيادة المطردة في الموارد المالية والبشرية للمنظمات المشاركة فيها، والعدد المتنامي للعمليات المعقدة المتعددة الوكالات وعمليات حفظ السلام الجديدة. وفي سياق الموارد المحدودة، شكل دعم الأمين العام وموافقة الجمعية العامة على ميزانية الوحدة تغييرا بارزا.

٢٦ - وأضاف قائلا، إن الوحدة طلبت، ضمن احتياجاتها لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إيجاد وظيفتين من الفئة الفنية مقابل إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة، بهدف ترشيد هيكل أمانتها وزيادة قدراتها في مجالي التقييم والتحقيق. وأبدت تقديرها المخلص للجمعية العامة بسبب دعمها المستمر للوحدة حسبما عبرت عنه القرارات المختلفة، لا سيما القراران ٢٣٨/٦١ و ٢٢٦/٦٢.

٢٧ - واختتم قائلا إن الوحدة أكدت التزامها بالاستمرار في عمليتها الخاصة بالإصلاح الداخلي بهدف تجهيزها بطريقة أفضل بالمعدات والموارد المطلوبة لمساعدة الهيئات التشريعية في وظائفها الإشرافية. وإضافة إلى تعزيز قدراتها في مجال التحقيق بجملة أمور، من بينها تعيين محقق من الفئة الفنية، قررت الوحدة أن تستعرض تخطيطها الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وأن تقدم إلى الأمين العام، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق، إطارا عملي المنحى بدرجة أكبر من أجل إدارة قائمة على النتائج بمؤشرات للإنجاز ملموسة وقابلة للتحقيق. كما ستواصل تشجيع إقامة علاقات عمل مثمرة بدرجة أكبر مع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومع هيئات الرقابة على وجه الخصوص.

٢٨ - **السيد هونتيه** (أنتيغوا وبربودا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى أن وحدة التفتيش المشتركة هي الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة بمنظومة الأمم المتحدة، ورحب بالجهود التي تبذلها الوحدة من أجل إصلاح طرائق وأدوات وإجراءات عملها استجابة لقرارات

الجمعية العامة. وأبرزت المجموعة على وجه الخصوص الشكل المنسق الجديد للتقارير. والأمر الإيجابي أيضا هو الجهود التي تبذلها الوحدة لرصد الموافقة على توصياتها وتنفيذ تلك التوصيات، وتحديد الإجراء الذي ينبغي للمنظمات المشاركة اتخاذه. وفي هذا الصدد، حث السيد هونتيه المنظمات المشاركة على توفير المعلومات بشأن حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

٢٩ - وقال إن المجموعة مسرورة بالتعاون والتنسيق المستمرين بين الوحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وبعد أن أشار أن الوحدة لفتت انتباه الجمعية العامة إلى المصاعب والتأخيرات في الحصول على تأشيرات لبعض موظفيها، أعرب عن أمل المجموعة في استمرار التحسينات التي حدثت مؤخرا في هذا الشأن وان تقوم الوحدة بإعلام الجمعية العامة بالتطورات التي تحدث في هذا الصدد.

٣٠ - **السيد سبيرين** (الاتحاد الروسي): قال، إنه نظرا لأن تحسين فعالية عمل وحدة التفتيش المشتركة هو أمر ضروري، فإن وفد بلده يرحب بالجهود التي تركز على استخدام الوحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل إدخال نظام إليكتروني لتسجيل البريد (e-Registery) وإكمال المركز الإليكتروني للوثائق والمعلومات، ويرغب الوفد في الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن قدرات التحقيق المقترحة في إطار الوحدة. ويتطلب العمل اليومي للمنظمة وعمليات الإصلاح المستمرة أن تعمل الهيئات الرقابية الداخلية والخارجية بانسجام وأن تتوصل إلى توزيع للعمل من أجل تفادي ازدواجية الجهود. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماعات الثلاثية ربع السنوية المؤقتة بين مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة التي عقدت طيلة عام ٢٠٠٧ تمثل خطوة إيجابية.

٣١ - وأضاف إن وفد بلاده قلق من تزايد الافتقار إلى المعلومات بشأن تقبل توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وعلى الرغم من أن الوضع سيئ في حالة التقارير المقدمة من وكالة واحدة، والتي لا تتوفر بخصوصها أي معلومات بشأن القبول فيما يتعلق بـ ١٨ في المائة من التوصيات في الفترة الحالية، مقارنة مع ٣ في المائة من التوصيات في الفترة السابقة، فإن الوضع أسوأ في حالة التقارير الشاملة للمنظومة بأسرها أو التقارير الشاملة لعدة وكالات، والتي لا تتوافر بخصوصها معلومات عن حوالي ٥٠ في المائة من التوصيات. وعليه، فبالرغم من أن وحدة التفتيش المشتركة تدعي حصول زيادة قدرها ١٦ نقطة فيما يتعلق بتنفيذ توصياتها بين الفترة التي شملها التقرير السابق والفترة التي يشملها التقرير الحالي، فإن على الوحدة ومكاتب الهيئات التشريعية والأمانات المعنية أن تكثف من جهودها.

٣٢ - واختتم قائلا، إنه، على الرغم من سرور وفد بلاده بإنجازات وحدة التفتيش المشتركة خلال عام ٢٠٠٧، ينبغي أن يتم إعداد تقارير الوحدة وتقديمها قبل موعد المناقشة المزمع إجراؤها بشأن الأمور المتعلقة بها في اللجنة الخامسة بوقت كاف بدلا من أن تصل تلك التقارير بعد انتهاء تلك المناقشات. إضافة إلى ذلك، فمن غير المقبول أن يتم توزيع التقرير السنوي للوحدة وبرنامج عملها قبل أن تبدأ اللجنة عملها بأيام قليلة.

٣٣ - **السيد هيلمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلاده يرحب بالتقدم الذي أحرزه رؤساء وحدة التفتيش المشتركة السابقين في جعل الوحدة هيئة رقابية أكثر فعالية، ويأمل أن يؤسس الرئيس الجديد عمله بناء على تلك الجهود. وإن التغييرات التي تمت في مجال التفاعل بين الوحدة واللجنة الخامسة، بما فيها الرصد المتزايد لمعدلات قبول وتنفيذ توصيات الوحدة؛ والتشديد بدرجة أكبر على التقارير التي الشاملة للمنظومة بأسرها؛ وإعادة تنظيم برنامج عمل

الوحدة بحيث يسمح بإتمام كلٍ من استعراض إنجازات الوحدة في السنة الماضية والنظر في برنامج عملها الحالي في الوقت المحدد، كانت إيجابية.

٣٤ - وفي معرض ثنائه على جهود الوحدة في عام ٢٠٠٧، شجع زيادة التركيز على إعداد التقارير على نطاق المنظومة بأسرها استجابة للطلبات السابقة من الجمعية العامة. وقال إن إدراج إحصاءات تتعلق بمعدلات محددة للقبول والتنفيذ ضمن التقارير السنوية للوحدة زود اللجنة بموجز مفيد يبين ما هي التوصيات التي نُفِّذَت بالفعل والتوصيات التي لم يتم اتخاذ إجراء بشأنها بعد. وإن وفد بلده يعتقد أن تنفيذ التوصيات أمر حاسم بالنسبة لفعالية أي هيئة رقابية، لذا فإن الوفد يريد أن يعرف بمزيد من التفصيل لماذا بلغ معدل التنفيذ بالنسبة للتوصيات الواردة في التقارير الخاصة بوكالة واحدة ٢٦ في المائة وبالنسبة للتقارير الشاملة للمنظومة بأسرها ٣٨ في المائة. وبينما نشأت بعض التأخيرات في التنفيذ بسبب أن هيئات إدارة منظمات معينة لا تجتمع إلا نادرا، فإن من المحتمل أن تكون هناك أسباب أخرى تعيق التنفيذ العاجل للتوصيات. وأشار إلى أن التقرير السنوي للوحدة بَيَّن أن ٤٠ في المائة من فرادى التقارير التي صدرت في عام ٢٠٠٦ شملت توصيات باتخاذ إجراء من قبل الجمعية العامة، وقال إن وفد بلده يقترح أن توفر قائمة بتلك التوصيات لكي تقوم اللجنة بإجراء مزيد من الدراسة والمناقشة بشأنها.

٣٥ - وأضاف إن وفد بلده يدعم بقوة تأكيد الوحدة على التوصيات العملية المنحى الرامية إلى تحسين الفعالية والكفاءة، لا سيما بالنظر إلى الحاجة الماسة في حقبة تتميز بقيود على الميزانية ترمي لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء. لهذا السبب فإن الوفد يشعر بخيبة الأمل من أن الوحدة لم تقدم تقييما كميا، يمكن مقارنته بذلك الذي أورده مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره السنوي بشأن أثر توصياته على تحسين الفعالية والكفاءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وشجع الوحدة على مواصلة التعاون وتنسيق أنشطتها بصفة وثيقة مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية لتفادي الازدواجية في عمل هيئات الرقابة الرئيسية، التي ينبغي أن تتقاسم الخبرة والمعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة لتحقيق أقصى قدر من قيمة جهودها المبذولة لتحسين عمل المنظمة.

٣٦ - وأردف قائلا إن وفد بلاده يعبر عن دواعي قلقه بشأن بعض التقارير الواردة في برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠٠٨، وسيسعى للحصول على مزيد من التفاصيل في مشاورات غير رسمية. وإن الوفد يتساءل، على وجه الخصوص، كيف أن التقارير المخطط لها بشأن تأهب هيئات منظومة الأمم المتحدة لاستبدال الأنظمة المحاسبية القائمة حاليا بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، وخدمات الاستعانة بمصادر خارجية أجنبية، واستضافة تكنولوجيا المعلومات في منظومة الأمم المتحدة، ستؤثر على الجهود الجارية حاليا في تلك المجالات، والتي تبذلها الأمانة العامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

٣٧ - **السيد فونتين أورتيز** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): بَيَّن في تناوله للمسائل التي أثارها ممثل الاتحاد الروسي أن الوحدة تحتاج لنطاق واسع من القدرات التخصصية لإنجاز الدور المتعلق بالتحقيق الموصوف في نظامها الأساسي. وعليه فقد أعلنت عن رغبتها، وأملها، في أن تشغل بسرعة وظيفة شاغرة لمحقق برتبة فنية لتحسين تلك القدرات، وهي تقوم بوضع الصيغة النهائية لسياسات ومبادئ تحكم نوعين من عمليات التفتيش. النوع الأول من علميات التفتيش يتوافق مع الدور المسند إلى الوحدة في نظامها الأساسي وسيعالج، مثلا، استخدام المنظمات للموارد. والنوع الثاني من علميات التفتيش سيركز،

باستخدام إجراءات مختلفة، على الأفراد، وسيعالج مسائل مثل سوء الإدارة وسوء استعمال السلطة وسوء السلوك. وبمجرد الموافقة على السياسات والمبادئ فسيتم إبلاغ الجمعية العامة بها بالتفصيل.

٣٨ - وقال فيما يتعلق بإصدار التقرير السنوي للوحدة وتوافره، إنه بينما أُكملت التقارير الفردية للوحدة في المواعيد المحددة لها، تحدث، في كثير من الأحيان، تأخيرات عقب ذلك نظرا لأنه يجب إعطاء الفرصة عندئذ للأمانات التي تتلقى تلك التقارير لإبداء ردود فعلها. فمثلا، على الرغم من أن التقرير بشأن تنقُّل الموظفين في الأمم المتحدة (JIU/REP/2006/7) أكمل في الوقت المحدد له، استغرق الأمر ما يقارب الخمسة أشهر بعد ذلك من أجل جمع تعليقات الأمانة العامة وإكمال الترجمة وإصدار التقرير. وعليه، فبينما كان التقرير في غاية الأهمية في عام ٢٠٠٦، إلا أن الجمعية العامة لم تنظر فيه في ذلك الوقت. وبحسب اعتقاده، فإنه إذا كان من المطلوب النظر في هذا الموضوع في الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، فستكون ثلاث سنوات تقريبا قد مرت منذ إكماله. وتهدف الوحدة لأن تكون فعالة بتقديم توصيات عملية المنحى ومحددة المدة الزمنية، إلا أن متابعة تلك التوصيات لا تكون في كثير من الأحيان تحت سيطرتها. وستقدم الوحدة جدولا مقارنا يوضح المشكلة في مشاورات غير رسمية.

٣٩ - وأشار فيما يختص بتعليقات ممثلي الاتحاد الروسي وأنتيغوا وبربودا والولايات المتحدة الأمريكية، بشأن تقبل توصيات الوحدة وتنفيذها، إلى أن الاجتماعات المقررة للهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة تكون نادرة في بعض الأحيان. ولهذا السبب، فإن تلك الهيئات لا تنظر في تقارير الوحدة في بعض الأحيان في السنة التي صدرت فيها تلك التقارير. وربما ينبغي أن يتخذ التقرير السنوي للوحدة نظرة طويلة المدى عندما يشير إلى المعدلات. فمثلا، في فترة الثلاث سنوات، من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، أفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أنه قد تم تنفيذ ٨٨ في المائة من توصيات وحدة التفتيش المشتركة ويجري تنفيذ ٦ في المائة من تلك التوصيات، بحيث يصبح الإجمالي ٩٤ في المائة. وكمثال آخر على هذه الظاهرة، أبلغت الأمانة العامة للأمم المتحدة الوحدة بأن عددا كبيرا من توصياتها قد وجه إلى الدول الأعضاء، ولم يعد بوسع الأمانة العامة نفسها أن تحدد إلى أي مدى تم قبول وتنفيذ تلك التوصيات.

٤٠ - والتفت إلى موضوع عدم وجود تقييم كمي لتأثير توصيات الوحدة على تحسين الفعالية والكفاءة، وهو سؤال تقدم به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، فأكد أنه، بينما يمكن للوحدة أن تتقدم بتوصيات للرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة وللدول الأعضاء، فهي بفعلها ذلك لا تضمن حدوث تلك التحسينات. فمثلا، لم تتم الموافقة على الترتيبات التي اقترحتها الوحدة في تقريرها المعنون ''نظام مشترك لكشوف المرتبات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة'' (A/60/582)، والتي تؤدي إلى وفورات تقدر بـ ٤ ملايين دولار، مما يجعل من المستحيل أن نقول ما هو التأثير الذي أحدثته توصيات الوحدة، إن كان هنالك تأثير.

٤١ - واختتم قائلا، إن الوحدة منهمكة في الاستعراض الداخلي الذي يركز على كيفية تحسين فعالية تقاريرها وتوصياتها، وذلك بصفة رئيسية عن طريق تحسين الاتصالات مع الجهات المتلقية بخصوص المتابعة. وأشار إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يواجه مشاكل مماثلة: فبينما ليس من الصعب تقييم الوفورات المتولدة نتيجة للتوصيات المقدمة في تقاريرها الخاصة بمراجعة الحسابات، فإنه يصعب جدا تقييم الوفورات المتولدة نتيجة للتوصيات المقدمة في تقاريرها الأكثر منهجية. وفي الختام، فبينما يتم إبلاغ الجمعية العامة على نحو روتيني بتوصيات الوحدة الموجهة بالتحديد إليها، فإن بإمكان الوحدة بالتأكيد تقديم موجز بتلك التوصيات.

مسائل أخرى

٤٢ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): قال إن وفد بلده يطلب تأجيل المشاورات غير الرسمية المقرر أن تعقب الاجتماعات الرسمية هذه حتى يحصل على معلومات بشأن تعيين الأمين العام مؤخرا للسيد إدوارد لَكْ بصفته مستشاره الخاص. فبحسب المتحدث باسم الأمين العام، والبيان الصحفي ذي الصلة، أصبح السيد لَكْ المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن اللجنة الخامسة نظرت في جلستها الثالثة والعشرين في تقرير للأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/62/512/Add.1)، الذي يتضمن اقتراحا بإنشاء وظيفة مستشار خاص معني بالمسؤولية عن الحماية، برتبة أمين عام مساعد. و لم توافق اللجنة الخامسة على ذلك الاقتراح. لذا، فإن وفد بلده لم يتوقع من الأمين العام ترشيح شخص لوظيفة لم يكن هناك توافق بشأنها و لم يصدر بها تكليف، دعك عن تعيينه. لذا، ينبغي للأمانة العامة أن توضح، بحلول اليوم التالي، وفي جلسة رسمية للجنة، شفهيا وخطيا، الأسباب والولاية والموارد التي يستند عليها التعيين المذكور.

٤٣ - **السيد عبد المنان** (السودان): قال، إن اللجنة وافقت في الدورة الحالية على اقتراح برفع وظيفة الممثل الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية إلى رتبة وكيل للأمين العام، ولكنها لم توافق على تعيين المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية. وبرغم ذلك، قام الأمين العام بتعيين مستشار خاص معني بالمسؤولية عن الحماية - من دون الموافقة المسبقة من الدول الأعضاء ومن دون أي اعتماد للموارد. وهذا التعيين يعكس توجها جديدا لتجاوز الولاية التشريعية للجمعية العامة؛ وفي واقع الحال فإن الأمانة العامة انتهكت صلاحيات الجمعية العامة. لذا فإن وفد بلده يدعم الطلب الذي تقدم به ممثل كوبا بأن تتقدم الأمانة العامة بتوضيح شفهي وخطي لهذا التعيين في جلسة رسمية للجنة.

٤٤ - **السيد عفيفي** (مصر): قال، إن وفد بلده يدعم الطلبين اللذين تقدم بهما ممثلا كوبا والسودان، ويتطلع للحصول على توضيح من الأمانة العامة. وإن ولايات الجمعية العامة ملزمة؛ وعلى الأمانة العامة أن تنفذ قرارات الجمعية العامة بدلا من أن تتخذ قرارات بنفسها. ولا يمكن للأمانة العامة أن تدعي أنها تصرفت على أساس مشاورات مع الدول الأعضاء - فيجب احترام القواعد والإجراءات.

٤٥ - **السيد مغيث** (بنغلاديش): قال إن وفد بلده يدعم البيان الذي أدلى به ممثل كوبا ويبدي قلقه العميق بشأن الإجراء الذي اتبع وعدم احترام صلاحيات الجمعية العامة. إن عقد مشاورات لا يلغي الحاجة لاتباع القواعد والإجراءات. لذا فإن وفد بلده لا يؤيد تعيين المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية.

٤٦ - **السيد صفائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يدعم البيانات التي تقدم بها ممثلو كوبا والسودان ومصر وبنغلاديش. ويطلب الوفد أيضا الحصول على توضيح بشأن تعيين المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية.

٤٧ - **السيد علوان كنفاني** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه يؤيد البيانات التي تقدم بها المتكلمون السابقون وهو قلق من أن الأمانة العامة عينت المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية بدون موافقة الجمعية العامة. وقد عبر وفد بلده عن تحفظه القوي في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة (A/C.5/62/SR.23، الفقرة ٢٩). وإن الوفد يتطلع إلى ورود توضيح شفهي وخطي من الأمانة العامة.

٤٨ - **السيدة سيمكيتش** (سلوفينيا): قالت، إن على اللجنة أن تتبع برنامج عملها وأن تركز على البند ١٣٤ من جدول الأعمال في مشاورات غير رسمية.

٤٩ - **السيد روساليس دياز** (نيكاراغوا): أعرب عن خيبة أمل وفد بلده من التوجه المتمثل في عدم احترام الولاية التشريعية للجمعية العامة. وقال إن هذه هي القضية الرئيسية وليست جدارة أو عدم جدارة التعيين. فلم توافق اللجنة،كما لم توافق الجمعية العامة، على تعيين المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية. لذا فإن وفد بلده يدعم الطلب الذي تقدم به ممثل كوبا بأنه ينبغي تأجيل المشاورات غير الرسمية حتى تقدم الأمانة العامة توضيحات في هذا الشأن.

علقت الجلسة الساعة ١١/٣٥ ثم استؤنفت الساعة ١٢/٠٥.

٥٠ - **الرئيس:** قال إن أحد كبار المسؤولين سيقوم بتقديم توضيح شفهي وخطي للجنة في جلستها القادمة، حسبما طلب ممثل كوبا. وينبغي للجنة بالتالي أن تتابع برنامج العمل وأن تمضي قدما في مشاوراتها الرسمية بشأن وحدة التفتيش المشتركة وبشأن الإحاطات الإعلامية حول المخطط العام لتجديد مباني المقر والسلامة والأمن.

٥١ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): قال إن وفد بلده لم يقصد تأخير عمل اللجنة وهو مهتم جدا بالمشاركة في المشاورات غير الرسمية بشأن وحدة التفتيش المشتركة. ولا يريد أن يظل البند ١٣٤ من جدول الأعمال قيد النظر، بل يريد، بدلا من ذلك، أن تستجيب الأمانة العامة لطلبه. وهو يتطلع لأن يحصل على رد واضح ومحدد من الأمانة العامة يزود اللجنة بمعلومات إضافية.

٥٢ - **السيد روساليس دياز** (نيكاراغوا): أكد دهشته من الإجراء الذي اتبعته الأمانة العامة. وقال، إن من المخيب للآمال أن الأمانة العامة لم تقم بالفعل بتقديم إحاطة للجنة بشأن خلفية تعيين المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية. وقال إن الأمانة العامة تعمل لخدمة الدول الأعضاء وتخضع للمساءلة من قبل الجمعية العامة؛ فهي ليست هيئة تشريعية. والجمعية العامة واللجنة هما فقط الجهات اللتان بإمكانهما إنشاء الوظائف أو إلغاؤها. وتساءل عما إذا كانت أولويات الأمانة العامة تتطابق مع رغبات الدول الأعضاء أم أن لها مجموعتها الخاصة بها من الأولويات. وسيواصل وفد بلده إثارة المسألة إذا لم يتلق إجابة مرضية. وينبغي عدم الإيحاء بأن بعض الوفود تسعى لتأخير عمل اللجنة؛ فهي في حقيقة الأمر تطلب احترام رغبات الدول الأعضاء والولاية التشريعية للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.